الأمم المتحدة S/2019/238

مجلس الأمن

Distr.: General
18 March 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لرومانيا ومصر لدى الأمم المتحدة

باسم جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، بالترتيب، يسرنا للغاية أن نحيل طيه الإعلان الختامي لمؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية المعقود في شرم الشيخ يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) محمد فتحي أحمد **إدريس**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الدول العربية لشهر آذار/مارس ٢٠١٩

(*توقيع*) يون **جينغا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة
رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي

210319 190319 19-04545 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلَيْن الدائمين لرومانيا ومصر لدى الأمم المتحدة

إعلان مؤتمر قمة شرم الشيخ: الاستثمار في الاستقرار

١ - نحن قادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي عقدْنا أول مؤتمر قمة يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ في شرم الشيخ، مصر، تحت الرئاسة المشتركة لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة السيد دونالد تَسْك، رئيس المجلس الأوروبي، لمناقشة ومعالجة التحديات المشتركة والراهنة في المنطقتين اللتين تضمان ١٢ في المائة من سكان العالم وللشروع في عهدٍ جديد من التعاون والتنسيق؛ واثقين أن تعزيز التحاور بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز الاستقرار والازدهار والرفاه في المنطقتين وفي العالم أجمع، عاملين جنبا إلى جنب ضمن النظام العالمي المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

٢ - وأقررنا بتاريخنا الثري في مجالي المبادلات الثقافية والشراكة القوية، وأكدنا من جديد أن زيادة تعزيز التعاون الإقليمي أمر أساسي لإيجاد حلول للتحديات المشتركة الراهنة التي تواجهها بلدان الاتحاد الأوروبي والدول العربية على حد سواء. وأعربنا عن عزمنا على المضي قدما بتعميق الشراكة الاستراتيجية القائمة بين بلداننا على مستوى مؤتمر القمة وبتعميق آليات التعاون القائمة الأخرى. وأعربنا أيضاً عن التزامنا بتبادل الخبرات ومواصلة تعميق الشراكة الأوروبية - العربية من أجل تحقيق تطلعاتنا المشتركة، وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار، وضمان الأمن، وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتهيئة فرص متبادلة من خلال اتباع نهج تآزري وتعاوني يضع شعوب منطقتينا، ولا سيما النساء والشباب، في محور مساعينا. ونعترف بالدور المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني في هذا الصدد.

٣ - وجددنا التزامنا بتعددية الأطراف الفعالة وببناء نظام دولي يستند إلى القانون الدولي من أجل التصدي للتحديات العالمية، بسبل تشمل زيادة التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأكدنا من جديد التزامنا الكامل بخطة التنمية المستدامة الشاملة لعام ٢٠٣٠. وسنسترشد بهذا الالتزام في جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة، بما في ذلك في التصدي للتحديات المشتركة من قبيل ظاهرة الهجرة، حيث سنستلهم مبادئ فاليتا؛ وتوفير الحماية والدعم للاجئين وفقا للقانون الدولي؛ واحترام جميع جوانب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإدانة جميع أشكال التحريض على الكراهية وكراهية الأجانب والتعصب؛ وتعزيز مكافحة الهجرة غير النظامية وتوسيع نطاق جهودنا المشتركة في منع ومكافحة تهريب المهاجرين والقضاء على الاتجار بالأشخاص ومكافحة الأشخاص الذين يستغلون الضعفاء؛ وفي الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، ولا سيما اتفاق باريس.

٤ - واتفقنا على مواصلة تعزيز تعاوننا من أجل إحلال الأمن وتسوية النزاعات وتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة.

٥ - وأكدنا من جديد أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، بإنشاء شراكة قوية تقوم على الاستثمار والتنمية المستدامة. ونحن ملتزمون بوضع خطة تعاون إيجابية ولا سيما في مجالات التجارة والطاقة، بما في ذلك أمن الطاقة، والعلم والبحوث والتكنولوجيا والسياحة ومصائد الأسماك والزراعة وغيرها من المجالات المفيدة للطرفين؛ وذلك كله بغية إنشاء الثروة وزيادة معدلات النمو والحد من البطالة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات شعوبنا.

٦ - وأكدنا من جديد أن التوصل إلى حلول سياسية للأزمات الإقليمية، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أمرٌ أساسي لتحقيق السلام والازدهار اللذين تحتاج إليهما شعوبُ المنطقة وتستحقهما.

٧ - وأكدنا من جديد موقفينا المشتركين بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك بشأن وضع القدس، وبشأن عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية، بموجب القانون الدولي، في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأكدنا من جديد التزامنا بالتوصل إلى حل الدولتين على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، باعتباره الوسيلة الواقعية الوحيدة لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، بما في ذلك احتلال القدس الشرقية، ولتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين تعالج جميع مسائل الوضع النهائي. وأشرنا إلى أهمية الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي للمواقع المقدسة في القدس، بما في ذلك فيما يتعلق بوصاية المملكة الأردنية الهاشمية. وأكدنا من جديد الدور الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والحاجة إلى دعمها سياسياً ومالياً من أجل السماح لها بمواصلة الوفاء بالولاية التي أناطتها بها الأمم المتحدة. وأعربنا عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، ودعونا جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات فورية لإحداث تغيير جوهري إلى الأفضل في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

٨ - وأجرينا مناقشات بنَّاءة وجادة وشاملة بشأن التطورات الأخيرة في سوريا وليبيا واليمن وبشأن سبل إحراز التقدم صوب تحقيق المصالحة ووضع حلول سياسية مستدامة وسلمية، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأكدنا ضرورة الحفاظ على وحدة هذه البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وكررنا تأكيد التزامنا بالعمليات التي تقودها الأمم المتحدة ودعمنا الكامل لمبعوثي الأمم المتحدة الخاصين إلى سوريا واليمن ولممثل الأمم المتحدة الخاص لليبيا.

٩ - وفيما يتعلق بسوريا، نعتقد أن التوصل إلى أي حل مستدام يقتضي حدوث انتقال سياسي حقيقي تماشياً مع بيان جنيف لعام ٢٠١٢ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤. وأدنا جميع أعمال الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعب السوري من قِبل أي جناة وشدّدنا على ضرورة محاسبة جميع المسؤولين عنها. وستجرى سياسة كل منا إزاء سوريا تمشياً مع التقدم الملموس الذي يحرز صوب تحقيق تسوية سياسية سلمية للنزاع السوري.

١٠ - وفيما يتعلق بليبيا، أعربنا عن دعمنا لجهود الأمم المتحدة وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠١٥. ودعونا جميع الليبيين إلى المشاركة بحسن نية في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل الوصول بنجاح إلى نهاية العملية الانتقالية الديمقراطية في ليبيا والامتناع عن أي إجراء قد يصعّد التوترات ويعرض الأمن للمزيد من الخطر ويقوض عملية تحقيق الاستقرار. ونعرب في هذا الصدد عن دعمنا لخطة عمل الممثل الخاص للأمم المتحدة.

١١ - وفيما يتعلق باليمن، رحبنا باتفاق ستوكهولم بشأن الحُديدة، ولا سيما وقف إطلاق النار، واعتماد قرارات مجلس الأمن ٢٢١٦ و ٢٤٥١ و ٢٤٥٢. وأشرنا إلى قلقنا إزاء الحالة الإنسانية المتردية حيث يتضرر بشدة ملايين الأشخاص، ودعَونا إلى الوصول الآمن والسريع ودون عوائق للمساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني ووصول اللوازم التجارية، إلى المحتاجين، وأهبنا بجميع الأطراف المعنية أن تعمل بشكل بنّاء على التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وشاملة لصالح شعب اليمن.

١٢ - وتبادلنا الشواغل بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك الإرهاب، ونشر الفكر المتشدد، والأعمال المزعزعة للاستقرار، والانتشار، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والجريمة المنظمة. وتلك تحديات خطيرة تقتضي تضافر الجهود، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وسلمنا بأن السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمور يعزز بعضها بعضا. واتفقنا على وجه الخصوص على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بهدف معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وشددنا على مواصلة الجهود من أجل مكافحة حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر حدودنا، وأكدنا أن التصدي بنجاح لهذه التحديات يلزمه نهج شامل يتضمن في جملة أمور تجفيف جميع منابع الدعم لهؤلاء الإرهابيين بما في ذلك الدعم المالي والسياسي واللوجستي والعسكري.

١٣ - وناقشنا أهمية الحفاظ على الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، استنادا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والهدف المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

١٤ - وكررنا التأكيد كذلك على عزمنا على مكافحة التعصب الثقافي والديني، والتطرف، والتنميط السلبي، والوصم، والتمييز التي تؤدي إلى التحريض على العنف ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقداتهم وندين أي دعوة إلى الكراهية الدينية في حق الأفراد تشكل تحريضاً أو عداء أو عنفا، بما في ذلك عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

١٥ - ووجهنا مؤسسات كل منا إلى أن تقوم، بالتنسيق مع سلطاتنا الوطنية المعنية، بتحديد الطرائق والآليات اللازمة لتفعيل التعاون المتبادل في جميع المجالات الآنفة الذكر، آخذين في الاعتبار آليات التعاون والشراكة القائمة بما في ذلك الآليات المتضمنة في اتفاقات الانتساب.

١٦ - وأعربنا عن امتناننا العميق لجمهورية مصر العربية لما أبدته من حفاوة في استضافة مؤتمر القمة التاريخي هذا.

١٧ - واتفقنا على عقد مؤتمرات قمة بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي بانتظام، بالتناوب بين الدول العربية والدول الأوروبية، مع عقد مؤتمر القمة المقبل في بروكسل في عام ٢٠٢٢.